

استهلاك البروتينات والدهون الحيوانية ومقابلتها باستهلاك بعض البروتينات والدهون النباتية

والدكتورة سيمية مصطفى عفيفي

للدكتورة نجلاء محمد محمد والى

• مقدمة •

يعتبر سوء التغذية البروتيني من أهم أسباب الوفاة بين الأطفال الرضع والأطفال الصغار ، وتوقف النمو البدني وقلة الإنتاج في العمل والشيخوخة المبكرة وقصر العمر في البلدان النامية ، وبذلك يؤثر سوء التغذية البروتيني على كل من النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول تأثيراً كبيراً وشاملاً .

وتعتبر مصر من هذه الدول النامية والتي تنفق نسبة عالية من الدخل قد تصل إلى حوالي ٥٧٪ على الغذاء في مصر ، كما يرتفع الطلب على الغذاء في مصر بمعدلات سريعة تبلغ حوالي ٥٪ في المتوسط في السنة ، وهذا يرجع إلى المعدل الكبير للنمو السكاني والذي يمثل حوالي ٢,٥٪ في السنة ، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٤٧ مليون نسمة عام ١٩٨٥ ، مع ملاحظة أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان تتزايد باستمرار نتيجة لانتقال عدد من سكان الريف إلى الحضر ، مما يخلق طلباً إضافياً على الغذاء ، وعلى أنماطه المختلفة كما سيتضح من هذه الدراسة .

كذلك زيادة الدخول النقدية للسكان نتيجة لعملية التنمية والتصنيع ، ومن المتوقع أن يصل نصيب الفرد من الدخل المحلي إلى حوالي ١٥١,٦ جنيهاً عام ١٩٨٥ ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود تخطيط رشيد للاستهلاك الغذائي وعدم نشر الوعي الاستهلاكي الغذائي بين السكان (نصار ١٩٧٤) .

* الدكتورة نجلاء محمد محمد والى ، كلية العلوم الزراعية بمشهر ، جامعة الزقازيق .

* الدكتورة سيمية مصطفى عفيفي ، كلية الزراعة بشبين الكوم ، جامعة المنوفية .

نتيجته لما سبق فإن المستوى الغذائى فى مصر يكون متخلفاً بالمقابلة بنظيره فى دول العالم ، حيث تشغل مصر المرتبة السادسة والعشرين ، فيبلغ نصيب الفرد السنوى من الغذاء الصحافى حوالى ٣٧٩ كيلو جرام للفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ (النيل وعبد اللطيف ١٩٧٤) كما بلغ النصيب الفردى اليومى من البروتين الحيوانى فى مصر حوالى ٨ جم فى اليوم عام ١٩٧٦ (نجلاء والى ١٩٧٦) كما أن النصيب الفردى اليومى من الدهون يبلغ فى المتوسط فى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ حوالى ٤٦,٦ جم فى اليوم ، وبذلك تشغل مصر المرتبة الثامنة والأربعين بين مختلف دول العالم (النيل وعبد اللطيف ١٩٧٤) .

والجدول التالى (جدول ١) يوضح تدهور نصيب الفرد اليومى من الغذاء ومن البروتين الحيوانى والبروتين النباتى ، أما الدهون فهى السلعة الغذائية الوحيدة فى هذا الجدول التى حدث بها زيادة بسيطة .

جدول (١)

نصيب الفرد اليومى من الغذاء فى مصر بالجرام

١٩٧٠/٦٩	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٥/٦٤	البيان
١٢١٠,١	١٢٣٣,٥	١٢٦٦,٦	نصيب الفرد اليومى من الغذاء
١٠,٦	١٠,٨	١١,١	نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى
٦٢,٢	٦٩,٢	٧٢,٦	نصيب الفرد اليومى من البروتين النباتى
٧٢,٨	٨٠,٠	٨٣,٦	نصيب الفرد اليومى من إجمالى البروتين
٤٨,٩	٤٧,٣	٤٤,٧	نصيب الفرد اليومى من الدهون

المصدر : النيل وعبد اللطيف (١٩٧٤) .

إلا أن هذا الجدول يوضح المتوسط العام لاستهلاك الفرد من المواد الغذائية دون التمييز بين متوسط الاستهلاك الفردى الريفى والحضرى على الرغم من تباينه . لذلك فإن الهدف من هذا البحث هو دراسة الاستهلاك الفردى من الزيوت والدهون النباتية والحيوانية والبروتين النباتى والحيوانى فى كل من قطاعى الحضر والريف للوقوف على هذا التباين فى الاستهلاك وذلك عن طريق دراسة وتحليل بيانات أبحاث ميزانية الأسرة عامى ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٦٤ / ١٩٦٥ ومقابلة النتائج المتحصل عليها منهما ، نتيجة لتطور الدخول الفردى

في هذه الفترة ، بسبب برامج التنمية الشاملة وللتطور في نسبة أعداد كل من السكان الحضريين والريفيين بالنسبة لإجمالي السكان . وفي نهاية البحث سوف تقدم المقترحات اللازمة لدرء أزمة البروتين وسوء التغذية في جمهورية مصر العربية .

• بنود الإنفاق الاستهلاكي في الحضر والريف •

بدراسة كيفية توزيع الأسر لدخلها على مختلف بنود الإنفاق الاستهلاكي من بيانات بحوث ميزانية الأسرة عامي ١٩٥٩ / ٥٨ ، ١٩٦٥ / ٦٤ في كل من قطاعي الحضر والريف يتضح أن الأسر الحضرية تنفق حوالي نصف دخلها على السلع الغذائية وهي تمثل حوالي ١,٥٠ ، ٨,٥٠٪ على الترتيب في كل من الميزانيتين السابقتين .

أما الأسر الريفية فإنها تنفق حوالي ثلثي دخلها على نفس السلع الغذائية وهي تتراوح بين ٤,٦٦٪ في عام ١٩٥٩ / ٥٨ ، ٤,٦٣٪ في عام ١٩٦٥ / ٦٤ ، مما يدل على ارتفاع نسبة المنفق على الغذاء من دخل الأسرة في الريف عنه في الحضر ، وهذا نتيجة لتدهور مستويات الدخل الحقيقية للأسرة الريفية عن الأسرة الحضرية ، فمثلا كان متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي السنوي في الحضر حوالي ٤٧ جنياً عام ١٩٥٩ / ٥٨ وفي الريف ٢٠ جنياً ، بينما كان هذا المتوسط في الحضر ٩,٦٠ جنياً عام ١٩٦٥ / ٦٤ وفي الريف ٢,٣٦ جنياً خلال نفس السنة (كريمة كريم ١٩٧٨) . من هذا يستدل على مدى التخلف في المجتمع المصري حيث يستحوز الغذاء على الجزء الأكبر من دخل الأسرة .

• تركيب الغذاء في مصر •

تعتبر الحبوب المصدر الرئيسي لإمداد الفرد بما يلزمه من وحدات حرارية وبروتين وجزء من الدهون حيث يحصل منها على ٢٣٪ من السعرات الحرارية ٧٢٪ من البروتين ، ١٣٪ من الدهون في اليوم ، بينما يحصل على ٧٪ فقط من السعرات الحرارية من مصدر البروتينات الحيوانية . وتكون النسبة المثوية المنفقة على الحبوب والنشويات من دخل الأسرة في الريف أكبر منها في الحضر ، حيث إنها في الحالة الأولى تكون حوالي ٨,٢٧٪ عام ١٩٥٩ / ٥٨ ،

٢٠٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، بينما في الحضر فإنها تمثل حوالى ١٣,٧ ، ١١,١٪ خلال نفس الفترة ، كما أن هذه النسبة أكبر في عام ٥٨ / ١٩٥٩ منها في عام ٦٤ / ١٩٦٥ وذلك بسبب ارتفاع متوسط الدخل الفردى في الحضر عنه في الريف ، وكذلك ارتفاعه عام ٦٤ / ١٩٦٥ عنه في عام ٥٨ / ١٩٥٩ .

وبلى الحبوب والنشويات فى الأهمية النسبية من الدخل للحوم والأسماك والبيض وهى فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ أعلى منها فى عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، فقد كانت تمثل ١٠,٦٪ ، ١١,٤٪ للحضر والريف عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، ١٢,٥٪ للحضر ، ١٤,١٪ للريف فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ وذلك لارتفاع متوسط دخل الفرد فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ عنه فى عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، وبلى ذلك الألبان ومنتجاتها فكانت تمثل ٦,٥٪ للحضر ، ٨,٣٪ فى الريف عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٥,٥٪ للحضر ، ٧,٨٪ للريف عام ٦٤ / ١٩٦٥ .

أما الزيوت والدهون فإنها تأتى فى المرتبة التاسعة حيث إن نسبة ما ينفقه الفرد من دخله عليها فى الحضر هو ١,٩٪ عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، زاد إلى ٢,١٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، بينما فى الريف فقد زاد من ١,٦٪ عام ٥٨ / ١٩٥٩ إلى ٢,٢٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٧١) وذلك لارتفاع متوسط الدخل الفردى الحقيقى^(١) عام ٦٤ / ١٩٦٥ عنه عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، وفى الحضر عنه فى الريف ، فقد زاد متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى الحضر من ٧٦ جنيهاً عام ١٩٥٣ إلى ٩٣,٣ جنية عام ١٩٦٠ ، ثم إلى ١١٧,٢ جنية عام ١٩٦٥ ، ثم انخفض إلى ١٠٣,٦ جنية عام ١٩٧٥ . وفى الريف ارتفع من ٤٦,٠ جنية إلى ٥٠,٦ جنية ، ثم انخفض إلى ٤١,١ جنية ، ثم ارتفع إلى ٥٣,٧ جنية خلال نفس الفترة (كريمة كريم ١٩٧٨) مما يوضح التفاوت بين مستويات الدخول النقدية الحقيقية فى كل من قطاعى الحضر والريف مما ينعكس أثره بالتالى على الأنماط الاستهلاكية لكل منهما كما سبق ذكره. لذلك يستلزم دراسة المروونات الكمية والمروونات الإنفاقية لكل من البروتينات والزيوت والدهون الحيوانية، والبروتينات والزيوت والدهون النباتية المستهلكة فى كل من قطاعى الحضر والريف حتى يتسنى إجراء المقابلة بينهم وذلك من بيانات أبحاث ميزانية الأسرة عامى ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٦٤ / ١٩٦٥ .

(١) استخدام الرقم القياسى لفترات المعيشة فى كل من الحضر والريف على أساس

المروونات الكمية والمروونات الإنفاقية للزيوت والدهون والبروتينات النباتية
والحيوانية في قطاعي الحضر والريف عن أبحاث ميزانية الأسرة عامي
١٩٥٩ / ٥٨ ، ١٩٦٥ / ٦٤ :

لتقدير المروونات الكمية لسلعة ما يجب دراسة علاقة الطلب بتغير الدخل
للأسرة في كل من الريف والحضر وذلك باعتبار متوسط الكمية المستهلكة
دالة لمتوسط الإنفاق الكلي ، ويتم حساب متوسط الكمية المستهلكة بقسمة إجمالي
الكمية المستهلكة من كل من هذه السلع على عدد الوحدات الاستهلاكية لفئات
الإنفاق المختلفة . كما حسب متوسط الإنفاق الكلي بقسمة إجمالي الإنفاق على
عدد الوحدات الاستهلاكية وذلك لاستبعاد أثر زيادة الإنفاق نتيجة لزيادة
عدد الأفراد المعبر عنهم بعدد الوحدات الاستهلاكية في أبحاث ميزانية الأسرة
في قطاعي الحضر والريف. وكانت النتائج المتحصل عليها كما في جدول (٢)
حيث يتضح منه أن مرونة الكمية في قطاع الحضر بالنسبة للسمن البلدي والزبدة
قد زادت في ميزانية ١٩٦٥ / ٦٤ عنه في ميزانية ١٩٥٩ / ٥٨ حيث كانت
٠,٨٤ ، ٠,٦٣ في عام ١٩٥٩ / ٥٨ زادت إلى ٠,٨٩ ، ١,١٩ في عام
١٩٦٥ / ٦٤ لكل منهما على الترتيب ، وذلك لارتفاع متوسط الدخل الفردي
الحقيقي ، حيث إن معاملات التحديد أوضحت أن حوالي ٩٥٪ في المتوسط
من الكميات المستهلكة من هاتين السلعتين ترجع إلى التغيرات في متوسط إجمالي
الإنفاق . كما تدل معاملات المرونة الكمية للسمن البلدي على أنها سلعة ضرورية
نظراً لأنها أقل من الواحد الصحيح . أما الزبدة فإنها بعد أن كانت سلعة ضرورية
عام ١٩٥٩ / ٥٨ أصبحت سلعة كمالية عام ١٩٦٥ / ٦٤ نظراً لإمكان إحلال
السمن البادي بدلا منها وكذلك لارتفاع أسعارها . أما سلعتا السمن الصناعي
والزيوت النباتية فإن المرونة الكمية كانت النسبة للسمن الصناعي تساوي ٠,٤٥٤
في عام ١٩٥٩ / ٥٨ ، ٠,٠٨٦ في عام ١٩٦٥ / ٦٤ ، أي أنها تحولت من سلعة
ضرورية إلى سلعة رديئة حيث يدل معامل المرونة في الحالة الأخيرة على أنه
إذا تغير متوسط إجمالي الإنفاق بمقدار ١٠٪ فإن الكمية المستهلكة من السمن
الصناعي تتغير بمقدار ٠,٨٦٪ وفي الاتجاه المضاد غير أنه لم تثبت معنويتها على
مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، غير أنه بالنسبة للزيوت النباتية فإن معامل المرونة

علاقة الطلب على الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بتغير الدخل في قطاعي الحضر والريف
 جدول (٢)

معامل مرونة	ت	معامل التلازم	معامل التحديد	المصادرة	السنة	السلعة
٠,٨٣٦٨	١٣,٦٧	٠,٩٧٧	٠,٤٤٤	س ٠,٣٦٧ + ٠,٤٢٤	١٩٥٩/٥٨	(أولاً) الحضر :
٠,٨٩٠١	١٢,٧٨	٠,٩٥٧	٠,٩١٥	س ٠,٢١١ + ٠,٢٣٧	١٩٦٥/٦٤	سمن بلدي
٠,٤٥٣٦	٦,٣٦٤	٠,٨٨٧	٠,٧٨٦	س ٠,٠١١ + ٠,٩٨٦	١٩٥٩/٥٨	سمن صناعي
٠,٠٨٦٧	١,٣٩٣	٠,٣٤٩	٠,١٢٢	س ٠,٠٣٤٩ - ٠,٤٤٦٠	١٩٦٥/٦٤	زبدة
٠,٦٢٦	٨,٩٩	٠,٩٣٨	٠,٨٨٠	س ٠,١٠٨ + ٠,٤٨٤	١٩٥٩/٥٨	زيوت نباتية
١,١٩	٢٣,٤٤	٠,٩٨٧	٠,٩٧٥	س ٠,٠٨٥ + ٠,١٣٨	١٩٦٥/٦٤	
٠,١٦٦	٣,٦٧٧	٠,٧٣٨	٠,٥٤٥	س ٠,١٥٦ + ٦,٠٧٣	١٩٥٩/٥٨	
٠,١٦٥	٣,٤٨	٠,٦٨١	٠,٤٦٤	س ٠,١٢٥ + ٦,٣٩٣	١٩٦٥/٦٤	
٠,٤١	٥,١٥	٠,٨٧٠	٠,٦١٠	س ٠,١٩٧ + ٠,٩٣٥٧	١٩٥٩/٥٨	(ثانياً) الريف :
٠,٧٤	٧,٤٠	٠,٨٩٧	٠,٧١٠	س ٠,٠٣٤ + ٠,٨٤٤١	١٩٦٥/٦٤	سمن بلدي
٠,٧٩	٨,٥٩	٠,٩٣٣	٠,٨٧٠	س ٠,٠٥٧ + ٠,٠٨٠٣	١٩٥٩/٥٨	سمن صناعي
٠,٦٩	٥,٤٤	٠,٨٢٤	٠,٦٧٩	س ٠,١٨٧ + ٠,٦٠٠	١٩٦٥/٦٤	زبدة
٠,١٦	١,٥٣	٠,٤١٨	٠,١٧٥	س ٠,٠٤٤ + ١,١٧٢	١٩٥٩/٥٨	زيوت نباتية
٠,٥١	٣,٥٩	٠,٦٣٧	٠,٤٠٥	س ٠,٠٥٤ + ٠,٣٧٥٢	١٩٦٥/٦٤	
٠,٠٦٨	٥,٤٩٠	٠,٤١٠	٠,١٦٨	س ٠,٠٥١ + ٣,٤٥٣	١٩٥٩/٥٨	
٠,٣٧٠	٧,٤١٧	٠,٨٩٣	٠,٧٩٧	س ٠,٢٥٧ + ٣,١٤٩	١٩٦٥/٦٤	

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بحث ميزانية الأسرة بالعينات عامي ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤

لم يتغير تغيراً يذكر عام ١٩٦٥ / ٦٤ عنه عام ١٩٥٩ / ٥٨ وذلك لعدم وجود بدائل للزيوت في بعض الاستعمالات .

أما في الريف فإن مرونة الكمية للسمن البلدى والزبدة قد زادت عام ١٩٦٥ / ٦٤ عنها عام ١٩٥٩ / ٥٨ وقد زادت من ٠,٤١ ، ٠,١٦ في عام ١٩٥٩ / ٥٨ إلى ٠,٧٤ ، ٠,٥١ في عام ١٩٦٥ / ٦٤ لكل منهما على الترتيب . وهذا يرجع إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي عام ١٩٦٥ / ٦٤ عنه عام ١٩٥٩ / ٥٨ ، إلا أنه من الملاحظ أن المرونة في جميع الحالات أقل من الواحد الصحيح ، كما أنها أقل منها في قطاع الحضر ، وسبب ذلك ارتفاع مستويات الدخل الفردية الحقيقية في الحضر عنه في الريف كما سبق إيضاحه .

كما أوضح معامل المرونة بالنسبة للسمن الصناعى تحول المستهلك إلى السمن البلدى باعتباره البديل الجيد له ، حيث انخفض معامل مرونة الكمية للسمن الصناعى من ٠,٧٩ في عام ١٩٥٩ / ٥٨ إلى ٠,٦٩ في عام ١٩٦٥ / ٦٤ . أما الزيوت النباتية فقد زادت مرونة الكمية لها من ٠,٦٨ في عام ١٩٥٩ / ٥٨ إلى ٠,٣٧٠ في عام ١٩٦٥ / ٦٤ حيث زادت الكمية المستهلكة منها نتيجة لزيادة الدخل ، فزيادة متوسط إجمالى الإنفاق بمقدار ١٠٪ فإن الكمية المستهلكة من الزيوت النباتية تزيد بمقدار ٣,٧٪ في عام ١٩٦٥ / ٦٤ بدلا من ٠,٦٨٪ في عام ١٩٥٩ / ٥٨ .

كما سبق يتضح أنه بالنسبة للحضر يعتبر السمن البلدى سلعة شبه كمالية وهذا يعنى أنه يتوقع أن يزداد الطلب عليها بمعدلات أقل قليلا من معدلات ازدياد الدخل للمستهلكين الحضريين . أما الزبدة فهى سلعة كمالية وبالتالي يتوقع أن يزداد الطلب عليها بمعدلات أكبر من معدلات ازدياد دخول المستهلكين . أما الزيوت والدهون النباتية فهى تعتبر سلعاً ضرورية في الحضر المصرى ، وبالتالي فإنه لا يتوقع أن يتغير إنفاق الأسرة عليها كثيراً إذا تغير مستوى دخلها .

أما السمن الصناعى فإنه من السلع الرديئة في الحضر حيث تقل الكميات المستهلكة منه كلما اتجهت مستويات الدخل في الأسر الحضرية نحو الارتفاع .

جدول (٣)
معدلات منحنيات انجمل الزيوت والدهون النباتية والحيوانية في قطاعي الحضر والريف

معامل المرونة	ت	معامل التلازم	معامل التصديد	المعادلة	السنة	السلعة
٠,١٤	٧,٥٧١	٠,٩١٦	٠,٨٢٩	س ٠,٥٠٢٦ + ٠,١٣٦٨	١٩٥٩/٥٨	زيتون (أولاً) الحضر :
٠,١٣	٥,٢٧	٠,٨٢٥	٠,٦٧٥	س ٠,٥٠١٢ + ٠,٤٥٣٢	١٩٦٥/٦٤	زيتون بلدي
٢,٦٤٢	١١,٤٨٦	٠,٩٦١	٠,٩٢٣	س ٠,٥٠١٣٦ + ٠,٢٠٨٧	١٩٥٩/٥٨	زيتون صناعي
٠,٥٧٩٣	١,٥٢٤	٠,٢٦٤	٠,٥٧٥	س ٠,٥٠٠٦ + ٠,٧٦٦١	١٩٦٥/٦٤	زيتون
٢,٩٣٤	١٥,٩٥٧	٠,٩٧٩	٠,٩٥٩	س ٠,٥٠٨٥ + ٠,١١٤	١٩٥٩/٥٨	زيتون نباتية
١,١٣٥	١٩,٦٦٩	٠,٩٨٧	٠,٩٦٥	س ٠,٥٠٤٢٥ + ٠,٥٥٤٢	١٩٦٥/٦٤	زيتون نباتية
٠,٣١٥	٦,٩٥٨	٠,٩٥٢	٠,٨١٣	س ٠,٥٠٢٤٥ + ٠,٢٠٤٦	١٩٥٩/٥٨	زيتون نباتية
٠,٢٠٥١٨	٥,٣٨٥	٠,٨٧١	٠,٦٧٤	س ٠,٥٠١٥ + ٠,٥٩١٧	١٩٦٥/٦٤	زيتون نباتية
٠,٦٢	٦,٥٩٤	٠,٨٥٣	٠,٧٩٨	س ٠,٥٠١٣٢ + ٠,١٩٦	١٩٥٩/٥٨	زيتون (ثانياً) الريف :
٢,٨٣	٧,٤٧٧	٠,٨٩٣	٠,٧٩٨	س ٠,٥٠٢٢٥ + ٠,٥٣٩	١٩٦٥/٦٤	زيتون بلدي
٠,٨٥٥	٨,١٦٨	٠,٩٢٧	٠,٨٥٨	س ٠,٥٠١١٢ + ٠,٥٠١٣٩	١٩٥٩/٥٨	زيتون صناعي
٠,٧٦٧	٥,٨٥٩	٠,٨٤٣	٠,٧١٥	س ٠,٥٠٤٦ + ٠,٥٠٨٨٢	١٩٦٥/٦٤	زيتون
٠,٢٤	١,٥٣٧	٠,٤٢١	٠,١٧٧	س ٠,٥٠٠٢ + ٠,٣٠٠٤٢	١٩٥٩/٥٨	زيتون
٠,٥٣	٢,٩٤٥	٠,٦١٨	٠,٣٨٢	س ٠,٥٠٢٥ + ٠,١٩٩	١٩٦٥/٦٤	زيتون نباتية
٠,٣٢	٢,٥٣	٠,٤٢٥	٠,١٧٦	س ٠,٥٠٢٣ + ٠,١٤٥٩	١٩٥٩/٥٨	زيتون نباتية
٠,٤٤	٧,٥١٢	٠,٨٩٥	٠,٨٥١	س ٠,٥٠٣٥ + ٠,٣٢٥	١٩٦٥/٦٤	زيتون نباتية

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بحث ميزانية الأسرة بالعينة عامي ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤

أما بالنسبة للريف فإن السمن البلدى والسمن الصناعى والزبدة تعتبر من السلع شبه الكمالية . أما الدهون والزيوت النباتية فهما من السلع الضرورية بالريف .

هذا بالنسبة لمرونة الكمية أما عن المرونة الإنفاقية فإنها تقدر بحساب منحى أنجل وذلك باعتبار الإنفاق الخاص على السلعة دالة لإجمالى الإنفاق الكلى للوحدة الاستهلاكية .

ويتضح من دراسة المرونات الإنفاقية من النتائج المتحصل عليها بمجدول (٣) أنه بزيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى كل من الحضر والريف فإن نسبة المنفق منه على السلع يختلف حسب درجة أهميتها . فالسلعة الكمالية يزيد نسبة المنفق عليها من الدخل ، أما السلع الضرورية فإن الزيادة تكون طفيفة وتعتبر ثابتة تقريباً ، بينما يقل الإنفاق على السلع الرديئة بزيادة الدخل .

هذا عن الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية ، أما البروتينات الحيوانية فيعتبر الدجاج والبيض من السلع الكمالية فى الحضر والريف حيث كانت مرونتها الإنفاقية ١,٤٧ ، ٢,٠٠ على الترتيب فى الحضر ، ٦,٣٦ ، ٤,٢٦ على الترتيب فى الريف لكل من ميزانية ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٦٣ / ١٩٦٤ . أما للحوم والأسماك واللبن الحليب والجبنه البيضاء فإنها تعتبر سلعاً شبه كمالية فى الحضر حيث كانت مرونتها الإنفاقية ٠,٩٤٥ ، ٠,٧٥٨ ، ٠,٩١٣ ، ٠,٨٠٩ على الترتيب خلال نفس الفترة . أما فى الريف فإن للحوم والأسماك يعتبران من السلع الكمالية حيث مرونتها الإنفاقية هى ٢,٤٣٨ ، ٢,٦٣٥ على الترتيب خلال نفس الفترة ، بعكس الحال لسلعى اللبن الحليب والجبنه البيضاء فإنهما يعتبران من السلع الضرورية فى الريف حيث إن مرونتها تساوى ٠,٣٠٣ ، ٠,٢٩٧ على الترتيب خلال نفس الفترة وذلك لإحلال الألبان ومنتجاتها فى الريف محل اللحوم والبيض والأسماك فى الاستهلاك .

أما الجبنه القريش فهى سلعة رديئة فى كل من الحضر والريف حيث بلغت مرونتها الإنفاقية حوالى ٠,٥٦٨ فى الحضر ، ٠,٥٤٠ فى الريف ، (النيل وعبد اللطيف ١٩٧٤) .

• الملخص والتوصيات •

يستخلص من الدراسة السابقة أن سوء التغذية البروتينية تؤثر على كل من النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية . وتعتبر مصر من هذه الدول إذ تنفق نسبة عالية من الدخل قد تصل إلى حوالي ٥٧٪ على الغذاء ، كما يرتفع الطلب على الغذاء في مصر بمعدلات سريعة تبلغ حوالي ٥٪ في المتوسط في السنة ، وههنا يرجع إلى المعدل الكبير للنمو السكاني والذي يمثل حوالي ٢,٥٪ في السنة ، مع ملاحظة أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان تتزايد باستمرار نتيجة لانتقال عدد من سكان الريف إلى الحضر مما يخلق طلباً إضافياً على الغذاء ، كذلك زيادة الدخول النقدية للسكان نتيجة لعملية التنمية والتصنيع .

ومن المتوقع أن يصل نصيب الفرد من الدخل المحلي إلى حوالي ١٥١,٦ جنيهاً عام ١٩٨٥ ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود تخطيط رشيد للاستهلاك الغذائي وعدم نشر الوعي الاستهلاكي الغذائي بين السكان .

نتيجة لما سبق فإن المستوى الغذائي في مصر يكون متخلفاً بالمقابلة بنظيره في دول العالم ، حيث تمثل مصر المرتبة السادسة والعشرين ، بالإضافة إلى تدهور نصيب الفرد اليومي من الغذاء من ١٢٦٦,٦ جرام عام ١٩٦٥ / ٦٤ إلى ١٢١٠,١ جرام عام ١٩٧٠ / ٦٩ . كما أن هذا المتوسط يختلف في الحضر عنه في الريف تبعاً لاختلاف متوسط الدخل الفردي الحقيقي في كل منهما ، فقد اتضح من دراسة كيفية توزيع الأسر لدخلها على مختلف بنود الإنفاق الاستهلاكي ، أن الأسر الحضرية تنفق حوالي نصف دخلها على الغذاء في كل من ميزانية ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٦٤ / ١٩٦٥ ، بينما الأسر الريفية فإنها تنفق حوالي ثلثي دخلها على نفس السلع الغذائية لنفس الفترة ، مما يدل على ارتفاع نسبة المنفق على الغذاء من دخل الأسرة في الريف عنه في الحضر . وهذا نتيجة لتدهور مستويات الدخول للأسرة الريفية عن الأسرة الحضرية من ٤٧ جنيهاً في الحضر إلى ٢٠ جنيهاً في الريف عام ٥٨ / ١٩٥٩ وفي عام ٦٤ / ١٩٦٥ كان في الحضر ٦٠,٩ جنيه وفي الريف ٣٦,٢ جنيه .

وتعتبر الحبوب المصدر الرئيسي لإمداد الفرد بما يلزمه من وحدات حرارية

وبروتين وجزء من الدهون ، فيحصل على ٧٣ ، ٧٢ ، ١٣٪ من السعرات الحرارية لكل منهم على الترتيب في اليوم ، بينما يحصل على ٧٪ فقط من السعرات الحرارية من مصدر البروتينات الحيوانية ، وتكون النسبة المثوية للمنفق على الحبوب والنشويات من دخل الأسرة في الريف أكبر منه في الحضر حيث كانت في الأولى ٢٧,٨٪ عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٢٠٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، بينما في الحضر فإنها تمثل حوالى ١٣,٧ ، ١١٪ خلال نفس الفترة . ويلاحظ انخفاضها عام ٦٤ / ١٩٦٥ عنه عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، تليها في الأهمية النسبية للحوم والأسماك والبيض ، وهى في عام ٦٤ / ١٩٦٥ أعلى منها عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، فكانت ١٠,٦٪ ، ١١,٤٪ للحضر والريف عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، ١٢,٥٪ للحضر ، ١٤,١٪ للريف عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، وبلى ذلك الألبان ومنتجاتها فقد كانت تمثل ٦,٥٪ للحضر و ٨,٣٪ للريف عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٥,٧٪ للحضر ، ٧,٨٪ للريف عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، أما الزيوت والدهون فإنها تأتي في المرتبة التاسعة ، حيث إن نسبة ما ينفقه الفرد عليها من دخله هو ١,٩٪ عام ٥٨ / ١٩٥٩ ارتفع إلى ٢,١٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، بينما في الريف قد زاد من ١,٦٪ عام ٥٨ / ١٩٥٩ إلى ٢,٢٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ وهذا يرجع إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردى الحقيقى عام ٦٤ / ١٩٦٥ عنه عام ٥٨ / ١٩٥٩ وفى الحضر عنه في الريف فقد زاد متوسط الدخل الفردى الحقيقى في الحضر من ٧٦ جنيهاً عام ١٩٥٢ إلى ١١٧,٢ جنيهاً عام ١٩٦٥ ، بينما في الريف ارتفع من ٤٦ جنيهاً إلى ٥٠,٦ جنيهاً ، وهذا التفاوت في الدخل ينعكس بالتالى أثره على الأنماط الاستهلاكية لكل منهما .

وبتقدير المرونات الكمية والمرونات الإنفاقية للزيوت والدهون والبروتينات الحيوانية في قطاعى الحضر والريف من أبحاث ميزانية الأسرة عامى ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٦٤ / ١٩٦٥ اتضح أن زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى في كل من قطاعى الحضر والريف فإن الكميات المستهلكة من السلع المختلفة ونسبة المنفق من الدخل عليها تختلف حسب درجة أهميتها ومدى الطلب عليها ، فبالنسبة للحضر يعتبر السمن البلدى سلعة شبه كمالية وهذا يعنى أنه يتوقع أن يزداد الطلب عليها بمعدلات أقل قليلا من معدلات ازدياد الدخل للمستهلكين ، أما الزبدة فهي سلعة كمالية وبالتالى يتوقع أن يزداد الطلب عاها بمعدلات

أكبر من معدلات ازدياد الدخول للمستهلكين . أما الزيوت والدهون النباتية فهي تعتبر سلعاً ضرورية وبالتالي فإنه لايتوقع أن يتغير إنفاق الأسرة عليها كثيراً إذا تغير مستوى الدخل . أما السمن الصناعي فإنه يعتبر من السلع الرديئة حيث تقل الكميات المستهلكة منه كلما اتجهت مستويات الدخول في الأسر الحضرية نحو الارتفاع .

غير أنه بالنسبة للريف فإن السمن البلدى والسمن الصناعي والزيادة تعتبر من السلع شبه الكمالية ، أما الدهون والزيوت النباتية فهما من السلع الضرورية .

هذا عن الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية ، أما البروتينات الحيوانية فيعتبر الدجاج والبيض من السلع الكمالية في الحضر والريف ، أما اللحوم والأسماك واللبن الحليب والجبنه البيضاء فإنها تعتبر سلعاً شبه كمالية في الحضر . وفي الريف تعتبر اللحوم والأسماك كمالية ، أما اللبن الحليب والجبنه البيضاء فإنهما يعتبران من السلع الضرورية في الريف . وأخيراً فإن الجبنه القريش تعتبر من السلع الرديئة في كل من الحضر والريف .

ولرفع المستويات الغذائية ودرء أزمة البروتين الغذائى فى مصر يجب الإسراع بالتنمية الاقتصادية بكافة فروعها ، والتنمية الاجتماعية ، وزيادة إنتاج البروتين من مصادره المختلفة باستنباط أصناف محصولية عالية البروتين ، وزيادة الإنتاج من الثروة السمكية ، وزيادة إنتاج البروتينات المركبة وتوزيعها والحفاظة عليها أثناء تخزينها ، ومكافحة الأمراض التى تقلل من الاستفادة من الغذاء ، والحد من الانفجار السكانى ، وترشيد الاستهلاك الغذائى لما يتطلبه جسم الإنسان من السعرات الحرارية ومصادر الحصول عليها .

• المراجع •

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٧١) التعبئة العامة والإحصاء ،
السنة التاسعة ، العدد ٨١ ، نوفمبر .
- (٢) النيل ، أحمد توفيق ، وعصام عبد اللطيف (١٩٧٤) المشاكل الاقتصادية
الغذائية في مصر . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .
- (٣) كريم ، كريمة (١٩٧٨) توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر
(١٩٥٢ - ١٩٧٥) . المؤتمر العلمي السنوى الثالث للاقتصاديين
المصريين بالخارج ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (٤) والى ، نجلاء محمد (١٩٧٦) العوامل المحددة لتنمية الثروة الحيوانية
في مصر عام ٢٠٠٠ . المؤتمر العلمي السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين
بالخارج ، الجمعية المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .